53 عاما على استشهاد القادة الكمالين والنجار

رام الله- وفا- صادف أمس، العاشر من نيسان، الذكرى الـ53 لاغتيال القادة: محمد يوسف النجار "أبو يوسف النجار"، وكمال ناصر، وكمال عدوان.

ففي العاشر من نيسان عام 1973، اغتال جهاز "الموساد" الإسرائيلي القادة الثلاثة في بيروت، لنشاطهم البارز في حركة فتح ومنظمة التحرير، تسللت وحدة "الكوماندوز" الإسرائيلية، بقيادة وزير جيش الاحتلال الأسبق إيهود باراك، إلى شواطئ بيروت، وفي تمام الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، بدأت بتنفيذ عملية الاغتيال في شارع فردان، الذي يسكن فيه القادة الثلاثة.

وكان الموساد كلف جاسوسة تدعى "ياعيل" بمتابعة أماكن سكن القادة الفلسطينيين، حيث وصلت إلى بيروت، في منتصف كانون الثاني 1973، ونزلت في فندق، وبعد أيام استأجرت شقة في بناية تقع مقابل البنايتين اللتين يسكنهما عدوان وناصر والنجار.

ويوم الاغتيال جرى إنزال 19 زورقا مطاطيا من ثماني بوارج، حملت أفراد القوة الإسرائيلية إلى شاطئ بيروت، بينهم 21 جنديا من "سرية هيئة الأركان العامة" و34 من الكوماندوز البحري و20 من سرية المظليين.

وفي المقابل كانت قوات برية وبحرية وجوية في حالة جهوزية، بحال تشوش العملية. وكان العدد الإجمال للجنود الإسرائيليين الذين شاركوا في العملية قرابة ثلاثة آلاف. سمع كمال ناصر دوي الرصاص، بعد أن هاجمت وحدة الاغتيال حارسين فلسطينيين، يحرسان مبنى قيادة الجبهة الديمقراطية، فهرع إلى سلاحه، لكن الموت كان أسرع إليه، بعد أن باغته أفراد الوحدة وأفرغوا في جسده ثلاثين رصاصة.

على الجانب الآخر، اقتحمت وحدة الاغتيال منزل "أبو يوسف النجار" بعد تفجير باب شقته، وأطلقت الرصاص على زوجته التي حاولت الدفاع عنه، لكن الرصاصات اخترقت جسدها وجسد أبو يوسف ليرتقيا شهيدين.

عندما سمع كمال عدوان صوت الانفجار والرصاص في شقة "أبو يوسف النجار"؛ حمل سلاحه لمواجهة أفراد وحدة الاغتيال، لكنهم فجروا باب منزله، وأفرغوا رشاشاتهم في صدره، وسرقوا أوراقه ومستنداته، بينما زوجته وأولاده في ذعر شديد.

الشهيد القائد محمد يوسف النجار "أبو يوسف"

من مواليد عام 1930، بقرية يبنا في الرملة، وفيها أتم دراسته الابتدائية، انتقل بعد ذلك إلى القدس لإكمال دراسته الثانوية في الكلية الإبراهيمية، عمل معلما في قريته لمدة عام واحد قبل أن تحل النكبة عام 1948، هُجّر من "يبنا" إلى رفح، وعمل مدرسا حتى عام 1956، غادر قطاع غزة عام 1957 إلى سوريا، ومن بعدها إلى الأردن فقطر، وعمل موظفا بوزارة المعارف.

كان من مؤسسي حركة "فتح"، وتفرغ لها منذ عام 1967، وانتخب عضوا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ممثلا عن حركة فتح عام 1969، كما عُيّن رئيساللجنةالسياسيةالعليا للفلسطينيين في لبنان، فتميز بحرصه الشديد على تمتين العلاقات الفلسطينية اللبنانية. وتخليدا لذكرى أبو يوسف أطلق اسمه على مفترق طرق رئيسي في مدينة غزة وعلى إحدى المستشفيات في مدينة رفح.

الشهيد القائد كمال عدوان

ولد في قرية بربرة قرب عسقلان عام 1935، لجأ مع عائلته إلى قطاع غزة بعد نكبة عام 1948، وقاوم الاحتلال الإسرائيلي لمدينة غزة عام 1956، واعتقل حتى نهاية الاحتلال والعدوان الثلاثي على مصر وعودة غزة للإدارة المصرية.

عمل في السعودية وقطر واختير عضوا في أول مجلس وطني فلسطيني عام 1964، كان من أوائل المؤسسين لحركة فتح، وتفرغ للعمل النضالي في الحركة عام 1968 وتولى مسؤولية جهاز الإعلام، واستطاع بجهده أن يقيم جهازا إعلاميا له صحيفته وعلاقاته العربية والدولية.

بتاريخ 1971/1/1 انعقد المؤتمر الثالث لحركة فتح، وجرى خلاله انتخابه عضوا للجنة المركزية للحركة، وجرى تكليفه بالإشراف على القطاع الغربي، إلى جانب مهمته الإعلامية، واستمر في تلك المهمة حتى لحظة استشهاده.

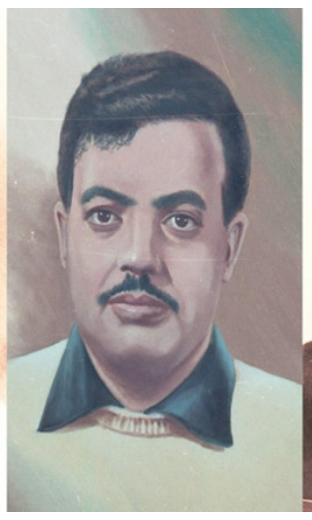

الشهيد القائد كمال ناصر

كمال بطرس إبراهيم يعقوب ناصر، مناضل وشاعر، ولد في مدينة غزة عام 1924، وتربى في بيرزيت شمال رام الله، ودرس في القدس، أنهى دراسته في الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1945 بتخصص العلوم السياسية، وعمل في التدريس فترة من الزمن، أصدر جريدة "البعث" اليومية في رام الله على إثر النكبة، ثم أسس مجلة "الجيل الجديد".

خاض انتخابات عام 1956 عن حزب البعث العربي الاشتراكي ونجح نائبا في دائرة محافظة رام الله، أبعدته سلطات الاحتلال من فلسطين بعد حزيران 1967 بسبب مواقفه النضالية. انتخب عضوا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عام 1969، وتولى رئاسة دائرة الإعلام والتوجيه القومي ومجلة فلسطين الثورة، وكان المتحدث الرسمي باسم المنظمة.

أطلق عليه صلاح خلف "أبو إياد" لقب "ضمير" الثورة الفلسطينية، لما كان يتمتع به من مصداقية وسمات أخلاقية عالية، كما أصبح رئيسا للجنة الإعلام العربي الدائمة، المنبثقة عن جامعة الدول العربية.

عام 1972 تبنى المجلس الوطني الفلسطيني قرار إنشاء مؤسسة إعلامية فلسطينية موحدة، وأنيطت به مهمة الإشراف على الهيكل الجديد الذي سمي "الإعلام الموحد"، وترأس تحرير مجلة المنظمة "فلسطين الثورة" حتى تاريخ استشهاده.

كتب كمال ناصر مقالات سياسية وتأملية كثيرة، وكتب القصة القصيرة، كما صدرت له مجموعة شعرية، هي "جراح تغني" عن دار الطليعة في بيروت عام 1960.

كيف سلب المستوطنون أرض علاء وحياته؟

طوباس- وفا- إسراء غوراني- قبل عدة ايام، اشترى الشاب علاء صبيح (28 عاما) من قرية تياسير شرق طوباس ثلاثة رؤوس من الماشية لتعينه على تحمل مشقات ونفقات الحياة المتزايدة في ظل وضع اقتصادي صعب، مستغلا سكنه في منطقة ريفية على أطراف قريته، لكن في اليوم ذاته أقام مستوطنون خيمة على بعد مئات الأمتار عن منزله لتكون نواة لبؤرة استعمارية رعوية.

في أعقاب ذلك نشأ تصور لدى الشاب وعائلته أن هذه البؤرة ستحول دون الاستفادة من المواشي التي لن تجد سبيلا للرعي، كما ستؤدي إلى تآكل مصادر رزقهم الزراعية تدريجيا، حيث تزرع العائلة دفيئة بالخضراوات على مسافة مئة متر تقريبا من البؤرة المقامة.

لكن ما حدث ليلة الأربعاء الماضي فاق في فظاعته أصعب توقعات العائلة، بعد استشهاد علاء برصاص مستوطني هذه البؤرة، الذين هاجموا أطراف القرية، فيما قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي باحتجاز جثمانه بعد ذلك.

عند وصولنا إلى منزل عائلة الشهيد، كان والده وشقيقه الأكبر يقفان في الخارج، محاطون بمجموعة من رجال القرية، بدت وجوههم جميعا شاحبة، فما زاد من فظاعة جريمة قتل الشاب بدم بارد هو احتجاز الجثمان وحرمان العائلة من توديع شهيدهم ومواراته الثرى.

وفي الباحة الخارجية للمنزل المطل على وادي تياسير، حيث تركزت الاعتداءات الأخيرة للمستوطنين، كانت والدة الشهيد (أم محمد) تجلس في حالة صعبة بينما تحيط بها قريباتها ونساء قريتها.

وما بين سيل الدموع وحالة الصدمة، كان يتكرر على لسانها جملة وحيدة: «أعيدوا لي جثمان ابني»، جملة تلخص مرارة الفقد التي تضاعفت بسبب احتجاز جثمان نجلها وحرمانها حتى من نظرة الوداع.

في خضم حزنها، تتحدث الوالدة عن الصفات الفريدة لنجلها الشهيد، وهو الابن الثاني بين أربعة أشقاء ذكور، وشقيقة وهي هناء من ذوي الإعاقة.

تصف الأم نجلها الشهيد بأنه كان مطيعا حنونا على والديه وأشقائه، مضيفة: «... اصطحب شقيقته هناء إلى الدكان واشترى لها بعض الحاجيات، كان يعاملها بكثير من العطف والرقة ويرأف لحالتها الخاصة».

كما أن علاء، وفقا لوالدته، لم يكن يتأخر يوما عن زيارة جده وجدته، ويسعى دوما في خدمتهما.

وحول تفاصيل اللحظات الأخيرة لحياة الشهيد علاء، تقول الأم إن نجلها عاد مساء الأربعاء من منزل جده في منطقة أخرى من القرية، تناول طعام العشاء وغادر لتفقد الأضرار التي حلت بدفيئتهم الزراعية، حيث شهدت القرية سلسلة اعتداءات من المستوطنين على أراضي المواطنين ودفيئاتهم الزراعية.

خلال ذلك هاجم المستوطنون المنطقة مرة أخرى، واندلعت مواجهات بينهم وبين المواطنين، ليطلقوا الرصاص صوب علاء ويستشهد على الفور.

عند عدوان المستوطنين واندلاع المواجهات، ورد لطواقم الإسعاف بلاغ عن وجود إصابة في المنطقة. حاولت فرق الإسعاف الوصول، لكن قوات الاحتلال احتجزت المسعفين لأكثر من ساعتين، ومنعتهم من الوصول إلى المصاب، هذا ما صرحت به جمعية الهلال الأحمر في بيان مقتضب عقب الجريمة. بعد ذلك تم تبليغ الجهات الرسمية باستشهاد الشاب واحتجاز جثمانه.

ويواجه أهالي تياسير منذ شهر آذار المنصرم كابوسا مؤرقا، حيث بدأ شبح الاستعمار بالزحف إلى قريتهم، عندما أقدم مستوطنون على وضع خيمة بمثابة نواة لبؤرة استعمارية رعوية في منطقة وادي تياسير على أطراف القرية، وشرعوا من خلالها بتنفيذ سلسلة اعتداءات على العائلات المقيمة في المنطقة.

أزيلت هذه الخيمة أكثر من مرة، وأعاد المستوطنون نصبها ثلاث مرات في مناطق قريبة، حتى أعاد المستوطنون ذاتهم قبل عشرة أيام نصب خيمة في الموقع الحالي بين قريتي تياسير والعقبة.

ومن هذا الموقع بدأت الاعتداءات تتخذ منحى أكثر شراسة، من الاعتداءات اليومية المنظمة وصولا إلى استشهاد الشاب صبيح.

ومن اللافت في معظم اعتداءات المستوطنين الأخيرة وجود دور لجيش الاحتلال، الذي يتدخل عادة لصالح المستوطنين، وهو ما يعكس تكامل الدور الوظيفي.

ووفق الاحصائيات الحديثة لدى هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، استشهد 9 مواطنين في الضفة الفلسطينية المحتلة برصاص المستوطنين منذ بداية العام الجاري وحتى أواخر شهر آذار الماضي، كما وصل عدد الشهداء برصاص المستوطنين منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 إلى 44 شهيدا.

كما تشير معطيات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤن الإنسانية «أوتشا»، «أنه خلال العام الماضي 2025، وثق المكتب أكثر من 1,800 هجمة شنها المستوطنون وأسفرت عن سقوط ضحايا أو إلحاق أضرار بالممتلكات في نحو 280 تجمعا سكانيا في شتى أرجاء الضفة الغربية، وخاصة في محافظات رام الله ونابلس والخليل. ويمثل ذلك متوسطا يبلغ خمسة حوادث في اليوم، وهو أعلى متوسط يومي منذ شرع المكتب في توثيق هذه الحوادث في سنة 2006».

وتضيف المعطيات ذاتها: «أدت هذه الهجمات إلى إصابة 1,190 فلسطينيا، من بينهم 838 شخصا (70 في المائة) أصيبوا على يد المستوطنين الإسرائيليين، و339 شخصا (28 في المائة) على يد القوات الإسرائيلية، و13 شخصا لا يزال من غير المعروف ما إذا كانت إصاباتهم ناجمة عن المستوطنين أم القوات الإسرائيلية. ومن بين 838 فلسطينيا أصابهم المستوطنون الإسرائيليون في سنة 2025 –وهو متوسط يبلغ فلسطينيين مصابين في كل يوم– وقع نحو 60٪ من هذه الإصابات في محافظتي رام الله (267 إصابة) والخليل (223 إصابة)».

الشهيد علاء صبيح

التشيلي: اتفاقية إنسانية لدعم أطفال غزة بالأطراف الصناعية وتعزيز التضامن مع فلسطين

سانتياغو- وفا- وقّعت سفيرة دولة فلسطين لدى التشيلي فيرا بابون، اتفاقية تعاون مع رئيسة جامعة متروبوليتان التكنولوجية (UTEM) ماريسول دوران سانتيس، والمدير العام لمؤسسة بيت لحم 2000 التابعة للجالية الفلسطينية في التشيلي ألكسيس صفير، لتنفيذ برنامج إنساني يهدف إلى دعم أطفال قطاع غزة الذين فقدوا أطرافهم، وتعزيز التضامن العملي مع شعبنا الفلسطيني، عبر تطوير أطراف صناعية وتنظيم أنشطة توعوية.

وتنص الاتفاقية على تنفيذ إجراءات عاجلة، حيث سيتولى مختبر التصميم المساعد (LABDA) التابع لجامعة UTEM تطوير أطراف صناعية علوية للأطفال في غزة باستخدام تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد، بما يسهم في استعادة جزء من استقلاليتهم وتحسين جودة حياتهم. كما تشمل المبادرة تنظيم معرض ملصقات متنقل للتعريف بواقع شعبنا الفلسطيني وتسليط الضوء على صموده. وأكدت السفيرة بابون، في كلمة ألقتها في حرم الجامعة، أن هذه المبادرة تمثل نموذجا إنسانيا للتضامن مع أطفال غزة، مشيرة إلى أن الاتفاقية لا تقتصر على إطار تعاون، بل تشكل موقفا إنسانيا وأخلاقيا يترجم التضامن إلى خطوات ملموسة. وأضافت أن أهمية الخطوة تكمن في توظيف العلم والابتكار لخدمة الأطفال الذين حرموا من أبسط حقوقهم، بما يمنحهم فرصة لاستعادة جزء من استقلالهم ويفتح أمامهم آفاق حياة أكثر كرامة. وأعربت عن تقديرها للجامعة، مؤكدة أن دور الجامعات لا يقتصر على التعليم والبحث العلمي، بل يمتد إلى خدمة المجتمع وتسخير الابتكار لمساندة المتضررين من الأزمات الإنسانية، كما شكرت مؤسسة بيت لحم 2000 على دورها في نقل هذا التضامن إلى أثر ملموس على أرض الواقع.

الشخرة يسلم أوراق اعتماده للرئيس البيلاروسي سفيراً مفوضاً فوق العادة لدولة فلسطين

مينسك- وفا- سلم سفير دولة فلسطين لدى جمهورية بيلاروس كمال الشخرة، أوراق اعتماده سفيراً فوق العادة ومفوضاً لدولة فلسطين لدى جمهورية بيلاروس، للرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو في قصر الرئاسة في العاصمة البيلاروسية مينسك.

وخلال اللقاء أشاد الرئيس البيلاروسي بالعلاقات الثنائية بين جمهورية بيلاروس ودولة فلسطين، القائمة على التعاون البناء والشراكة في مختلف المجالات، مؤكدا اهتمام بلاده بمواصلة الحوار المثمر وتعزيز التعاون.

كما أشار لوكاشينكو إلى أن بيلاروس وفلسطين حافظتا على حوار ودي لسنوات عديدة، مضيفا: "لقد تابعنا بقلوب يعتصرها الألم الأحداث في قطاع غزة، والتي أودت بحياة عشرات الآلاف من الفلسطينيين، بمن فيهم أطفال، ومن الضروري تحقيق وقف كامل للعنف وتوسيع نطاق تقديم المساعدات الإنسانية إلى المنطقة".

من جهته، نقل الشخرة تحيات الرئيس محمود عباس للرئيس البيلاروسي متمنيا له دوام الصحة والنجاح وللشعب البيلاروسي الصديق الرخاء والازدهار.

اللجنة الوطنية للشمول المالي تعقد اجتماعها الحادي عشر

رام الله- الحياة الجديدة- عقدت اللجنة الوطنية للشمول المالي في فلسطين، اجتماعها الحادي عشر في مقر سلطة النقد، برئاسة مشتركة من سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال، وبحضور محافظ سلطة النقد يحيى شنار، ورئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال عمار العكر، ووزير الاتصالات والاقتصاد الرقمي الدكتور عبد الرزاق نتشة، إلى جانب أعضاء اللجنة.

واستعرضت اللجنة أبرز الإنجازات في مجال الشمول المالي خلال الفترة الماضية، وأقرت خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للأعوام 2026- 2028، مع التوصية برفع مقترح إلى مجلس الوزراء لإضافة وزارة العمل إلى عضوية اللجنة الوطنية للشمول المالي، بهدف تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية وتوسيع نطاق الخدمات المالية للمستفيدين.

وأكد محافظ سلطة النقد أن الظروف الراهنة وما تشهده المرحلة من تحديات تتطلب تكاتف الجهود بين مختلف الجهات لتعزيز الشمول المالي في فلسطين، وتمكين وصول الخدمات المالية إلى كافة شرائح المجتمع.

وأوضح أن سلطة النقد مستمرة في تطوير البنية التحتية الرقمية للقطاع المالي، وتعزيز الابتكار، ودعم استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، إلى جانب تنفيذ مبادرات تسهم في التحول نحو الاقتصاد الرقمي ومن أهمها اعتماد قانون خفض استخدام النقد.

وأشار إلى أن خطة عمل الشمول المالي للأعوام 2026- 2028 تركز على تطوير الخدمات والمنتجات المالية، خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والفئات المهمشة، مع التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية وتحسين البنية التحتية الرقمية، إلى جانب دعم البيئة التشريعية، وتعزيز التثقيف المالي وحماية المستهلك، والارتقاء بجودة الخدمات المالية، مع توجيه الاهتمام لقطاعات مالية واعدة بما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

بدوره، ركز رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال على أهمية تعزيز الشمول المالي وتوسيع التعاون بين المؤسسات الحكومية والخاصة، مؤكدا أن إضافة وزارة العمل ستسهم في تمكين فئات أوسع من المجتمع الفلسطيني من الوصول للخدمات المالية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأشار العكر الى استمرار العمل على برامج هيئة سوق رأس المال التي تسهم بشكل مباشر في تعزيز الشمول المالي، وتخفيض الأعباء على المواطنين في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها فلسطين، لا سيما منح الخصم التشجيعي للتسديد الإلكتروني لأقساط بوالص التأمين، والجهود المستمرة في تطوير منتجات تأمين زراعي ومنتجات تأمين متناهية الصغر، إضافة الى التركيز على حملات التوعية التي تهدف الى حماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية غير المصرفية لاسيما التعامل مع أسواق الفوركس.

وشهد الاجتماع نقاشات ومداخلات نوعية من المشاركين حول الدور المحوري للشمول المالي في دعم مسارات التنمية وتعزيز العدالة الاقتصادية، إلى جانب مساهمته المباشرة في الحد من تفاقم معدلات البطالة والفقر، خاصة في ظل الأوضاع الراهنة.

وأكد الحضور التزامهم بمواصلة جهود تنفيذ مبادرات تعزيز الشمول المالي على مختلف الأصعدة ذات الصلة، بما يعزز الاقتصاد الوطني ويحقق الشمول المالي لكافة شرائح المجتمع.